الفصل الثالث

العودة إلى شيتاجونج

بعد عودتى إلى بنجلاديش عام ١٩٧٢م عُرض علىّ تولى منصب خيالى فى لجنة التخطيط القومى، ولكن عملى هناك كان غاية فى الملل؛ فلم يكن لدىّ ما أقوم بعمله سوى قراءة الصحف اليومية طوال اليوم. وبعدما قمت عدة مرات متتالية بتقديم اعتراضات فى قضايا معينة إلى رئيس لجنة التخطيط «نور الإسلام»، قمت فى النهاية بتقديم استقالتى، وبعدها تم تعيينى رئيسًا لقسم الاقتصاد بجامعة شيتاجونج.

وتبعد جامعة شيتاجونج حوالى عشرين ميلاً شرق مدينة شيتاجونج، وتغطى مساحة ١٩٠٠ هكتار من التلال القاحلة، وتم بناؤها فى منتصف الستينيات من القرن الماضى بتصميم من أحد أشهر معمارى بنجلاديش، بحيث تبدو الجامعة غاية فى الفخامة بمبانيها المصممة من الطوب الأحمر وبممراتها الواسعة المفتوحة وغرفها الكبيرة. ورغم أن هذه الجامعة تبدو للناظر من أول وهلة كتحفة معمارية إلا أن مبانيها الحديثة لم تكن مستغلة الاستغلال الأمثل. فعندما وصلت إلى الجامعة ـ على سبيل المثال ـ كان هناك مبنى ضخم مخصص لكل من رؤساء الأقسام، فى الوقت الذى لا توجد هناك أماكن كافية لبقية أعضاء هيئة التدريس. الأمر الذى جعل أول ما قمت به من عمل كرئيس لقسم الاقتصاد هو أن حولت غرفة مكتبى إلى مكان عام لزملائى من الأساتذة. وكم

obeikandl.com

كان تعجبى عندما أحسست أن هذا الأمر لم ينل رضاء هؤلاء الزملاء؛ فوفقًا للثقافة السائدة فإنه لا بد أن يكون لرئيس القسم غرفة مكتب ضخمة حتى وإن لم يجد الآخرون مكانًا للجلوس فيه.

وواجهت العديد من الصعاب لدى عملى بالجامعة؛ فحدث ذات مرة أن رفض الأساتذة القيام بتصحيح الامتحانات متهمين الطلاب بالغش من الكتب ومن بعضهم البعض. والسبب فى ذلك يعود إلى أن الكثير من الطلاب كانوا من ضمن أفراد جيش التحرير «موقتى بهينى» وكانوا حينها عائدين للتو من الحرب وما يزالون حاملين لأسلحتهم، فقاموا بتهديد الأساتذة بتعريض حياتهم للخطر إذا لم يتم إعلان النتائج فى الحال.

وكنت فى ذلك الوقت أعيش مع والدى فى المدينة، وقد سمح لى باستخدام سيارته لأتمكن من الوصول إلى الحرم الجامعى كل يوم. وكنت أمر فى طريقى إلى الجامعة على قرية «چوبرا» التى تقع بين الطريق السريع والجامعة، وفى يوم من الأيام لاحظت الحقول القاحلة المجاورة للقرية فاستفسرت من زميل لى ـ الأستاذ «هـ. إ. لطيفى» ـ عن سبب عدم القيام بزراعة مثل هذه المساحة بالزراعات الشتوية؛ ولكن لم يكن لديه إجابة لذلك. فاقترحت عليه الذهاب للحديث مع الفلاحين لنعرف السبب، فاكتشفنا أن السبب يعود إلى عدم وجود مياه للرى. ففكرت أنه من واجبنا القيام بأمر ما لعلاج تلك المشكلة؛ فمن المخجل أن تترك تلك المساحة من الأراضى المحيطة بالجامعة جرداء على ذلك النحو. فإذا كانت الجامعة هى منبع العلم؛ فلا بد ـ إذن ـ أن يفيض جزء من هذا العلم على المجتمع المحيط ليحقق له الاستفادة. فلا ينبغى للجامعة أن تصير جزيرة معزولة يقوم فيها أعضاء هيئة التدريس بتحقيق درجات أعلى وأعلى من العلم دونما مشاركة مجتمعهم فيما توصلوا إليه من نتائج وأبحاث.

تطل الجامعة على محيط من التلال، ومن موقعى فى حجرة الدراسة أستطيع رؤية سيل من الأولاد والبنات والرجال والماشية وهم يسيرون من أمام الجامعة متجهين صوب التلال كل صباح، حاملين سكاكين حادة بأيديهم ويعودون من الطريق نفسه مع غروب الشمس بحمل من الأغصان الرفيعة. وازدادت قناعتى بأنه من واجب الجامعة

أن تقوم بتحويل هذه المساحة من التلال إلى أرض زراعية خصبة؛ الأمر الذى من شأنه أن يحقق زيادة فى إيرادات الجامعة من ناحية وتوظيف أعداد غفيرة من الفلاحين وزيادة الإنتاج الزراعى للبلد ككل من ناحية أخرى.

وتزايد شغفى واهتمامى بالقرية فى حد ذاتها، فبادرت إلى القيام بمشروع ـ بمساعدة بعض طلابى ـ تمثل فى محاولة استكشاف، أو القيام بمسح شامل لتحديد طبيعة اقتصاد قرية «چوبرا». فأردنا مثلاً التعرف على:

* عدد العائلات بالقرية التى تمتلك أرضًا صالحة للزراعة ونوعية المحاصيل التى يقومون بزراعتها.
* التعرف على الكيفية التى تتمكن بها العائلات غير المالكة للأراضى من تأمين أقواتها.
* تحديد المهارات المتوفرة بالفعل لدى هؤلاء الفلاحين.
* التعرف على تحديدهم الذاتى لاحتياجاتهم التى يرون أنها سوف تساعدهم على تحسين معيشتهم.
* تحديد أعداد العائلات التى تستطيع زراعة الأرض وتأمين حاجتها للطعام على مدار العام، وعدد من لا يستطيع ذلك.
* محاولة تحديد من المقصود بالشخص الفقير.

وبشكل عام فإنه عند القيام بدراسة لتحليل أسباب الفقر، نجد أنها تركز بالأساس على الأسباب التى تجعل من بعض الدول دولاً فقيرة، وذلك بدلاً من تحليل الأسباب التى تجعل شرائح معينة فى المجتمع تعيش تحت خط الفقر. ومن المنظور الاجتماعى، فإن بعض الاقتصاديين البارزين يؤكدون على عدم وجود تعريف واضح ومتفق عليه لما هو مقصود بـ «الفقراء». فالشىء الذى لم أعرفه بعد عن الجوع فى ذلك الوقت، والذى لم أعرفه كذلك خلال الاثنين والعشرين عامًا التالية، هو أن «براعة» المنظرين الاقتصاديين تتمثل فى قناعتهم بأن البحث فى موضوع الفقر والجوع هو أمر ليس له جدوى. فوفقًا لآرائهم فإن مشكلة الجوع والفقر هذه سوف تحل بشكل تلقائى إذا ما

زاد مستوى رفاهة الاقتصاد بأكمله. مثل هؤلاء المنَظرين الاقتصاديين يستنفذون كل مهاراتهم فى شرح تفاصيل الطريق إلى تحقيق التطور ومن ثم الرفاهة، ولكنهم نادراً ما يتناولون تحليلاً لأسباب الطريق الموصل إلى الفقر والجوع، والنتيجة هى المزيد من الفقر والجوع.

وتفاقمت ظاهرة المجاعة عام ١٩٧٤م، والتى كلما ازدادت فى حدتها ازددتُ بدورى حنقًا لعجزنا عن الحد منها. وعندما فشلت فى تفهم أبعاد هذه الظاهرة ذهبت لمقابلة نائب رئيس جامعة شيتاجونج ـ الأستاذ أبو الفضل ـ والذى كان معروفًا بعلاقاته الاجتماعية المتعددة وبميله للتجديد والأخذ بالمبادرة، وينظر إليه من قبل الكثيرين على أنه ضمير الأمة، فحيانى الأستاذ أبو الفضل بأدب جم، وسألنى:

«ما الذى يمكننى عمله لك يا يونس؟» كانت هناك مروحة سقف تدور ببطء فوق رءوسنا بينما نكاد نسمع صوت طنين البعوض، وكان قد طلب لى فنجانًا من الشاى. فأجبته قائلاً:

«هناك الكثيرون يموتون جوعًا، بينما أستشعر خوفًا يسيطر علينا جميعًا من مجرد التطرق لهذا الموضوع».

فأومأ أبو الفضل قائلاً: «وما الذى تقترح عمله؟».

فأجبته قائلاً: «إنك رجل ذو شأن فى المجتمع، فلماذا لا تكتب خطابًا تتناول هذا الموضوع وتنشره فى الصحف؟».

فسألنى: «نعم، ولكن ماذا تريدنى أن أكتب فيه؟».

فأجبته بحزم: «مجرد نداء توجهه إلى الحكومة وقيادات الدولة للتدخل لإنهاء هذه المجاعة. وأنا على يقين من أن جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة سيوقعون بأسمائهم على خطابك إذا ما قمت بهذه المبادرة، والتى سوف تكون حافزاً لتحريك الرأى العام».

فرشف أبو الفضل رشفة من الشاى وقال: «فليكن ما تقول يا يونس، فاكتب أنت الكلمة التى تريدها وسوف أوَقِّع عليها».

فتبسمت قائلاً: « لتكتبها أنت، فأنت أقدر على صياغة ما تريد تضمينه بها من كلمات».

«لا . . لا، بل فلتكتبها أنت يا يونس، فأنت متعاطف للغاية مع هذه القضية، وستعرف حتمًا ما الذى ينبغى قوله».

فأجبت: «ولكننى مجرد أستاذ اقتصاد، وهذه الوثيقة لا بد وأن يكون لها صدى مدوٍّ . . . . فهى استغاثة للتعامل الفورى والإيجابى مع القضية».

وتتابع الحديث والذى كلما أصررت فيه من جانبى أنه سيكون الشخص الأمثل للاضطلاع بالأمر لكى يثير الرأى العام ليقوم بدوره فى علاج تلك المجاعة، ازداد أبو الفضل فى تشجيعه لى ومحاولة إقناعى؛ لكى أقوم بكتابة تلك الوثيقة «الخطاب». ودافع أبو الفضل عن فكرته بقوة؛ الأمر الذى لم يجعل لى من خيار سوى وعدى له بمحاولة القيام بالأمر.

وفى المساء كتبت مسودة للكلمة التى أريدها، ثم ذهبت بها فى الصباح إلى مكتب نائب رئيس الجامعة وانتظرت حتى انتهى من قراءتها. وعندما انتهى أبو الفضل من القراءة، تناول قلمه قائلاً: « أين تريدنى أن أوقع؟».

فدهشت للأمر وقلت له: « ولكنها مصاغة بطريقة فظة نوعًا ما، فربما تريد تغيير بعض الكلمات أو اقتراح أفكار أخرى».

فأجاب مؤكدًا: « لا . . لا . . لا، إنها ممتازة» وقام بالتوقيع عليها فى الحال.

لم يكن أمامى خيار آخر، فقمت بالمثل بتوقيع الوثيقة ، ونسخت منها العديد من النسخ التى قمت بتمريرها على بقية أعضاء هيئة التدريس الذين كان لدى البعض منهم اعتراضات على إحدى أو بعض الجمل، ولكن لأن نائب رئيس الجامعة كان قد قام بالفعل باعتماد الوثيقة، فقد وافقوا جميعًا فى النهاية على إضافة أسمائهم إليها. وقمنا فى المساء بتسليم الكلمة إلى الصحافة.

وفى اليوم التالى ظهرت الوثيقة تحمل عنوانًا واضحًا وعريضًا فى الصفحات الأولى بجميع الصحف اليومية الرئيسية. وأثارت هذه الوثيقة ردود فعل متتالية؛ فتجاوب

العديد من الجامعات الأخرى ـ والتى لم يسبق لها تناول ذلك الموضوع من قبل ـ وغيرها من الأجهزة الحكومية مؤيدة ما ذكرناه فى ندائنا .

وبدأت أركز فى طرح حلولى للقضية على الاهتمام بالزراعة ؛ فمشكلة بنجلاديش بوضوح هى أنها تقع على مساحة ٣٥ مليون هكتار من الأراضى مع وجود كثافة سكانية كبيرة جدّا ؛ الأمر الذى يجعل المخرج الأساسى من الأزمة يتمثل فى زيادة إنتاجها الزراعى . فلدينا ٢١ مليون هكتار من الأراضى الصالحة للزراعة ، وفى المواسم المطيرة نقوم بإنتاج الأرز والقنب (*) بشكل أساسى ، ولكننا نستطيع ـ من خلال زيادة الرى وبحسن إدارة مواردنا المائية فى مواسم الجفاف ـ أن نزيد من إنتاجنا المحصولى ؛ حيث يقدر المتخصصون أن إنتاجنا المحصولى القائم لا يتجاوز ١٦ ٪ فقط من إمكاناتنا المحتملة .

قررت أن أخوض التجربة على المستوى الجزئى وذلك بمساعدة مزارعى «چوبرا» على إنتاج المزيد من الغذاء ، ولكن كيف يمكن أن أقوم بهذا الأمر؟ هل من خلال زيادة المزروع خلال الدورة المحصولية الواحدة؟ هل يمكن زيادة عدد المحاصيل المنزرعة فى كل جزء من الأراضى الزراعية؟ ورغم أنى لم أكن عالمًا زراعيّا إلا أنى جعلت همى الأكبر فى محاولة اكتشاف الفرق بين أنواع الأرز ذى الغلة المنخفضة المزروع محليّا مقارنة بأنواع أخرى عالية الجودة من الأرز المزروع فى بلد كالفلبين . فى البدء ، كان المزارعون مندهشين من نتائج دراستى ، ولكن عندما أحسوا بمدى الجدية التى أعمل بها وافقوا على أن يسمحوا لى بزراعة نوع الأرز العالى الغلة فى حقولهم . وشاركنا فى جهودنا هذه مجموعة تطوعية من الطلاب والأساتذة ، فقمنا بإرشاد الفلاحين إلى أنه لكى يتحقق زيادة فى إنتاجية المحصول فلا بد من ترك مسافات متساوية عند بذر البذور مع مراعاة جعلها فى خطوط مستقيمة . وقامت الصحف المحلية بنشر صور لنا وأرجلنا مغمورة فى الطين نرشد الفلاحين إلى كيفية استخدام الخيوط لضمان جعل البذور على استقامة واحدة . أحس الكثيرون من القراء بنوع من الازدراء لهذه الصورة التى نبدو عليها ولقيامنا باتباع منهج العمل بأيدينا وليس مجرد الاكتفاء بالإرشاد والتوجيه .

(*) القنب : هى ألياف نباتية تستخدم فى صنع النسيج .

ورغم هذه النظرة المتشككة لما أقوم به من عمل، فقد كنت مصرّا على الدمج بين العلم النظرى الأكاديمى بالجامعة وبين واقع القرية البنجالية، وذلك من خلال الأخذ بزمام المبادرة للبرنامج الجامعى الذى أطلق عليه « مشروع جامعة شيتاجونج للتنمية الريفية» (CURDP).

وتمكنت من خلال هذا المشروع من تشجيع طلابى على الذهاب معى إلى القرية ومحاولة التوصل إلى طرق مبتكرة لتحسين ظروف الحياة اليومية هناك. وعند هذا الحد كنت قد توقفت تمامًا عن التعليم النظرى داخل قاعات الدرس، وذلك من أجل إكساب الطلاب الخبرات من خلال العمل باليد والاحتكاك بالناس على أساس يومى. وإلى جانب الاعتماد على تنمية خبرات الطلاب العملية، كنت أطالبهم باختيار موضوع ما ليقدموا فيه ورقة بحثية؛ لكى يحصلوا على درجات المقرر الذى أقوم بتدريسه.

وفى شتاء عام ١٩٧٥م، كان اهتمامى منصبّا على إيجاد حل لمشكلة الرى، وذلك بهدف زيادة حجم المحاصيل الشتوية. وقد علمت أنه غالبًا ما تتم زراعة كل متر مربع من الأرض خلال فترة الرياح الموسمية الصيفية بما فيها الأراضى القاحلة التى تستخدم لإنتاج الأرز، وكذا المستنقعات التى تستخدم لإنتاج السمك. ثم تترك هذه الأراضى مهمَلة خلال فصل الشتاء؛ فلماذا ـ إذن ـ لا نستفيد من هذه الأراضى من خلال زراعتها بالمحاصيل الشتوية؟ هذا إلى جانب أنى يوميّا كنت ألاحظ وجود ماسورة لبئر ماء معطل وسط حقول جرداء؛ وبهذا وجدت أن فصل الشتاء بجفافه هو التوقيت المناسب الذى ينبغى فيه إعادة تشغيل تلك الآبار واستخدامها لزراعة محاصيل جديدة. ولكن لم يتم القيام بأى تصرف إيجابى حيال هذه المشكلة وظلت مواسير الآبار تتوسط الأراضى وهى معطلة وجديدة تمامًا. وعندما استفسرت عن سبب تعطل استخدام تلك الآبار، عرفت أنه كان من المفترض أن يقوم الفلاحون بدفع مقابل استخدامهم لمياه الآبار، ولكن حدث أن تنازعوا فيما بينهم أثناء عملية تجميع الأموال خلال موسم الجفاف السابق، ومنذ ذلك الحين لم يقوموا بأية خطوة لاستغلال مياه الآبار العميقة.

وأثار هذا الموضوع دهشتى وانزعاجى؛ ففى بلد تسوده المجاعة، هناك بئر ماء جاهز للاستخدام ويصل عمقه إلى ٣٠٠ قدم تحت الأرض، ويكفى لرى حوالى ٦٠ هكتارًا

من الأراضى، ولكنه معطل ولا يستفاد به، فقررت أن أعمل على تشغيله مرة أخرى. ولم يكن ذلك بالأمر السهل؛ فمن بين كل أساليب الرى المتوفرة وقتها، فإن استخدام المواسير لرفع المياه من الآبار العميقة هو أمر يتطلب استثمارات ضخمة، وإذا أضفنا إلى ذلك ارتفاع تكلفة التشغيل، فإن ذلك يؤدى إلى عدم كفاءة استخدام هذا الأسلوب للرى، إلى جانب انتشار الفساد بين أولئك الذين يقومون بتشغيل وصيانة البئر. ولكى تتمكن مواسير الآبار العميقة من العمل بكفاءة فلا بد من وجود نظام كفء لتوزيع المياه؛ وبمعنى آخر فإنه يستلزم اتفاق عدد كبير من صغار الفلاحين على تنفيذ قرارات موحدة فيما يخص رى محاصيلهم فى كل جزء من أراضيهم. كما أن هؤلاء الفلاحين بحاجة أيضًا إلى من يقوم بإرشادهم فيما يخص استخدام المخصبات الزراعية، وكيفية حماية النبات، وكيفية إصلاح وصيانة مضخات المياه. ولكن للأسف رغم قيام الحكومة باستثمارات ضخمة فيما يتعلق بتوفير أساليب الرى الحديثة، إلا أنها لم تهتم بتوفير الوقت الكافى والموارد المالية، وكذا لم تهتم ببذل أى مجهود فى سبيل علاج المشاكل البشرية المتعلقة باستخدام هذه التكنولوچيا الحديثة. وكنتيجة طبيعية للمشاكل الحكومية الدائمة والأعطال الفنية المستمرة رفض الفلاحون القيام بإعادة استخدام آبارهم من جديد؛ الأمر الذى أدى إلى تعطل وإهمال أكثر من نصف الآبار العميقة ببنجلاديش، وأدى إلى تكرار مشهد الآلات الصدئة فوق آبار المياه المهجورة؛ فتلك المشاهد هى شهادة تضاف إلى سلسلة الفشل فى تحقيق التنسيق بين الجهود المختلفة للتنمية.

فى «چوبرا»، قمت بدعوة كلٍّ من المزارعين المحليين وملاك الأراضى إلى الاجتماع من أجل أن أعرض عليهم إحدى تجاربى والمتمثلة فى إمكانية أن نتشارك جميعًا فيما يمكن تسميته بـ «التعاونيات الزراعية» أو « ناباجوج» وهو ما أطلق عليه «مزرعة الحقبة الجديدة ذات الأنصبة الثلاثة »؛ وتبعًا لهذا النظام يقوم ملاك الأراضى بالمشاركة عن طريق السماح بزراعة أراضيهم خلال موسم الجفاف، فى الوقت الذى يقوم فيه المزارعون بالإسهام عن طريق عملهم فى زراعة تلك الأراضى، بينما أقوم أنا من جانبى بتحمل تكاليف تشغيل الآبار العميقة، وكذا تكلفة الحصول على بذور مرتفعة الغلة، بالإضافة إلى المخصبات والمبيدات الزراعية وتقديم المشورة فيما يخص التقنية الفنية.

وفى المقابل يحصل كل طرف من الأطراف الثلاثة ـ ملاك الأراضى، والمزارعون، وأنا ـ على ثلث المحصول.

وفى البداية ساور الشك الفلاحين؛ الأمر الذى أدى إلى ظهور حاجز من عدم الثقة وعدم الرغبة فى التعاون بين الفلاحين وبين الشخص الذى من المفترض أن يكون المسئول عن تشغيل الآبار. وقد نجم عن هذا عدم قابلية الفلاحين إلى مجرد الاستماع لخطتى؛ فالبعض رأى أن حصولى على ثلث المحصول مقابل ما سأتحمله من تكاليف هو أمر مبالغ فيه، وحتى عرضى عليهم بقبولى أن أتحمل أية خسائر محتملة قد قوبل بعدم الاكتراث هو الآخر.

وكررت الاجتماع بهم بعد أسبوع من اللقاء الأول لمحاولة إقناعهم بأنهم ليس لديهم ما سوف يخسرونه فى حال قبولهم تنفيذ فكرة «المزرعة الثلاثية الأنصبة»؛ حيث إنهم سيحصلون بموجب هذا النظام على مياه للرى وأسمدة وبذور ومبيدات زراعية دون أن يدفعوا شيئًا مقدمًا فى المقابل، سوى مجرد موافقتهم على حصولى على ثلث المحصول فى النهاية. وأثمر الاجتماع الثانى عن اقتناع المزارعين وتأييدهم اقتراحى بشدة وموافقة ملاك الأراضى ـ وإن كان على مضض ـ على إعطاء الفرصة لتجربة اقتراحى.

كانت هذه الفترة من أصعب فترات حياتى؛ حيث مرت علىّ ليال ساهرًا تحسبًا لوقوع أى عارض يحول دون نجاح المشروع. واعتدت أن أقوم بزيارة لموقع العمل مساء كل ثلاثاء لعقد اجتماع رسمى مع أربعة من الطلاب الذين قمت بتعيينهم كرؤساء للموقع، بالإضافة إلى الاجتماع بفريق الخبراء الذى كان يضم ثلاثة عشر رجلاً. وخلال الاجتماع كنا نتناقش ونراجع الكثير من المشكلات سواء المتعلقة بالرى أو المخصبات أو التكنولوچيا المستخدمة أو التخزين أو النقل والتسويق. وظهرت نتائج الجهود المبذولة فى السنة الأولى مكللة بالنجاح وفرح الفلاحون كثيرًا؛ حيث إنهم لم يقوموا بدفع أية أموال، ولكنهم حصلوا على عائد مرتفع. أما من ناحيتى فقد خسرت ما قيمته ١٣,٠٠٠ تاكا، نظرًا لعدم وفاء بعض الفلاحين بعهدهم لى حيث قاموا بإعطائى نصيبًا أقل من الثلث، ولكنى رغم ذلك احتفظت بحماسى للمشروع؛ فلقد نجحنا فى زراعة بعض المحاصيل فى أماكن لم يَنْمُ بها أى محصول من قبل فى مثل ذلك التوقيت من العام. فامتلأت الحقول باللون الأخضر الزمردى لسيقان نبات الأرز، فلا

يمكن أن أتخيل شيئًا أكثر جمالاً من مشهد المزارعين وهم يحصدون محصول الأرز؛ فمثل هذا المشهد يدفع بالدماء فى عروقى.

ورغم نجاح مشروع «الأنصبة الثلاثة» إلا أن بعض السلبيات قد تكشفت لى لدى التنفيذ والتى لم أكن قد ركزت عليها عند دراستى النظرية للمشروع، فما أن يتم الانتهاء من جمع المحصول حتى تظهر مشكلة الحاجة إلى عمالة تقوم بفصل الأرز عن القش الجاف. ومثل ذلك العمل ممل وشاق ولا يحتاج إلى مهارة من نوع ما وتقوم به عمالة يومية رخيصة؛ حيث يوكل به إلى مجموعة من النساء المعوزات اللاتى كن سيلجأن إلى التسول فى حال عدم توفر مثل هذا العمل لهن. ويستمر مثل ذلك العمل لساعات تضطر فيه هؤلاء النسوة (عددهن من ٢٥ ـ ٣٠) إلى لف عيدان الأرز حول أقدامهن لفصل الثمرة، وفى النهاية يلجأن إلى القيام بفصل قش الأرز عن ثمرته مستخدمات أقدامهن؛ حيث يجلسن منتصبات ويقمن بفركه بأقدامهن قبالة الحائط أمامهن، وتستمر هؤلاء النسوة فى القيام بمثل تلك الحركات طوال اليوم. وفى كل صباح تتسابقن فى الذهاب مبكرًا إلى العمل حيث تتنافسن لحجز مكان مريح بجوار الحائط. فيا لها من حياة بائسة تلك التى تلجئك لكى تحصل فقط على أربعين سنتًا إلى استغلال ثقل جسمك وإلى القيام بحركات دائرية مستمرة بقدميك العاريتين طوال ما يقرب من عشر ساعات فى اليوم. هؤلاء النسوة هن فى غاية البؤس، فغالبيتهن من الأرامل والمطلقات المعيلات لأطفال يحتاجون للغذاء، كما أنهن لا يقوين كذلك على أعمال الزراعة؛ فهن بلا أرض أو مال وحتى بلا أمل. . . . فهن أفقر الفقراء.

ولقد تبين لى خلال تطبيق المشروع أنه كلما زاد صاحب الأرض غنى قل «نصيب الثلث» الذى يعطينى إياه، وكذا كلما زاد فقر المزارع أو العامل تضاءل ما يحصل عليه مقابل عمله.

وذات يوم سألتنى إحدى النسوة العاملات: «لماذا ينبغى أن نكون سعيدات بمشروعك «الأنصبة الثلاثة»؛ فبعد بضعة أسابيع من العمل الشاق سوف يتم التخلى عنا، ولن يكون لدينا ما نمتلكه»؟

المرأة كانت محقة، فبدلاً من أن تقوم بذلك العمل، من الممكن أن تحصل على الأقل على أربعة أضعاف أكثر مما تحصل عليه، وذلك فى حال نجاحها فى الحصول على المورد

المالى الذى يمكنها من شراء الأرز الخام، وحينها تقوم بفصل القش عنه لحسابها الخاص ثم بيعه.

وكلما تعمقت فى دراسة أحوال «چوبرا» أدركت ضرورة التفرقة بين الفقراء المعدمين الحق وبين صغار المزارعين. فالتجارب الدولية فى تحقيق التنمية الريفية عادة ما يكون تركيزها على المزارعين وملاك الأراضى. وفى بلد كبنجلاديش، يعيش أكثر من نصف سكانها فى حال أسوأ كثيرًا من فئة صغار المزارعين وملاك الأراضى. وفى الوقت الذى كنت أدرس فيه أحوال «چوبرا» كان موظفو الحكومة وعلماء الاجتماع لم يوضحوا بعد ماهية «الفقير»؛ فمصطلح «الفرد الفقير» من الممكن أن ينصرف إلى العديد من المعانى، فقد يشير إلى من لا وظيفة له، أو قد يعنى الفرد الأمى، أو من هو ليس بمالك لأرض، أو قد يطلق على الشخص المشرد الذى لا مأوى له. وفى تعريفات أخرى، فإن الفرد الفقير هو من لا يملك الطعام الكافى له ولأسرته لمدة عام. وأيضًا يحدد آخرون مفهومهم للفرد الفقير بمن يملك مسكنًا من القش ذا سقف متهالك ويعانى من سوء التغذية ولا يتمكن من تعليم أولاده بالمدارس. وفى اعتقادى فإن مثل هذا الغموض المفاهيمى قد كان له أسوأ الأثر فى نسف جهودنا نحو تخفيف الفقر، وذلك لسبب واحد من وجهة نظرى ألا وهو تجاهل غالبية تعريفات الفقر لفئة النساء والأطفال.

ومن خلال عملى وجدت أنه من المفيد استخدام ثلاثة من التعريفات الفضفاضة لمفهوم الفقر، وذلك لكى تكون أكثر قدرة على شرح الوضع الحقيقى للفقر فى بنجلاديش (*).

التعريف الأول للفقر P1 ـ ويضم أدنى ٢٠ ٪ من السكان ممن يمثلون الفقر المدقع.

التعريف الثانى للفقر P2 ـ ويشمل أدنى ٣٥ ٪ من السكان.

التعريف الثالث للفقر P3 ـ ويشمل أدنى ٥٠ ٪ من السكان.

(*) فى عام ١٩٩٥م، قام كلٌّ من «الفريق الاستشارى لمساعدة الأفراد الأكثر فقرًا أو شديدى الفقر «CGAP» و«لجنة أنصار قمة القروض المتناهية الصغر micro credit» بصياغة تعريف رسمى للفرد «الفقير» على أنه كل شخص يعيش تحت حد الفقر، وصياغة تعريف آخر للفرد «الأكثر فقرًا» بحيث يشير المفهوم إلى كل شخص يمكن تصنيفه ضمن النصف الأدنى لمن هم تحت خط الفقر.

ومن خلال عملى تكشف لى جدوى أن أقوم بخلق المزيد من التصنيفات الفرعية تحت كل تصنيف من التصنيفات السابقة للفقر وفقًا لمعايير مختلفة مثل: محل السكن والديانة والوظيفة والخلفية القبلية والجنس والسن وغيرها من المعايير. وبالطبع فإن تصنيفات كالوظيفة ومحل السكن لم يكن من الممكن صياغتها فى صورة كمية مقارنة بمعيار الدخل أو الثروة على سبيل المثال، ولكنها تخدمنا فى صياغة مصفوفة متعددة الأبعاد للفقر.

ومثل الإبحار فى مياه مجهولة، فقد وجدت أن التعريفات السابقة تحتاج لأن تكون محددة وواضحة؛ فالتعريف الذى ينقصه التحديد يكون من السوء كعدم وجود تعريف على الإطلاق. فوجدت أننى فى تعريفى للفقراء ينبغى أن أخلق تصنيفات بحيث تضم هؤلاء النسوة اللاتى كن يقمن بفصل قش الأرز فى مشروعى «مزرعة الأنصبة الثلاثة»، وكذلك النسوة اللاتى يقمن بتصنيع مقاعد البامبو الصغيرة، وكذا الباعة المساكين الذين يضطرون للاقتراض بسعر فائدة ١٠٪ شهريّا وأحيانًا أسبوعيّا. كما أوجدت تصنيفًا لآخرين ممن هم على الشاكلة نفسها، بحيث يشمل من يتحصلون على دخول بسيطة للغاية من تصنيع السلال وأبسطة النوم، والتى قد يستخدمون بعضًا منها أيضًا للتسول. هذه الفئات ليس لديها فى اعتقادى أية فرصة لتحسين أوضاعهم الاقتصادية؛ فكل واحد فيهم غارق إلى أذنيه فى الفقر.

ولقد ساعدنى نجاح تجربتى فى «چوبرا» والتى أعيد فيها تشغيل الآبار العميقة على تحويل محور اهتمامى نحو الفقراء ممن لا يملكون الأرض، فسرعان ما بدأت أزداد قناعة بأنه متى كانت برامج تخفيف الفقر تتضمن دوراً لمن هم ليسوا بفقراء، فإنه سرعان ما سيتم طرد الكثير ممن هم فقراء من نطاق البرنامج ليحل محلهم آخرون ممن هم أفضل حالاً. ففى برامج التنمية تكشف لى أنه إذا تم المزج بين الفقراء والأغنياء فى برنامج واحد، فغالبًا ما يقوم الغنى بالإطاحة بالفقير وفى الوقت نفسه يقوم الفقير بالإطاحة بمن هم أشد فقراً. . . . سوف يحدث هذا بالتأكيد إلا إذا تم الأخذ بمجموعة من المعايير الوقائية بشكل مؤسسى ومنذ البدء فى البرنامج، ففى هذه الحالة فقط يتمكن الفقراء من حصد المنافع من جميع البرامج التى تعمل تحت مسمى «تخفيف الفقر».

* * *